22 June 2009
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ٢٣ من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من المذكرة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ التي وجهتها حكومة الأرجنتين إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للاعتراض على العرض الذي قدمته المملكة المتحدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ أمام لجنة حدود الجرف القاري، ورفضه جملة وتفصيلا حيث إن الأمر يتعلق بالجرف القاري لجمهورية الأرجنتين (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) خورخي أرغوييو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتشير إلى العرض الذي قدمه هذا البلد في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أمام لجنة حدود الجرف القاري.

وتشير حكومة جمهورية الأرجنتين إلى أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، التي تعترف فيها الجمعية العامة بوجود النزاع على السيادة المشار إليه في "مسألة جزر مالفيناس" وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي للنزاع.

ودون الإخلال بالبيانات التي ستدفع بها حكومة الأرجنتين في الوقت المناسب أمام لجنة حدود الجرف القاري ردا على العرض الذي قدمه الجانب البريطاني في ١١ أيار/مايو عام ٢٠٠٩، تعترض حكومة الأرجنتين على هذا العرض وترفض بشدة ما ورد فيه جملة وتفصيلا حيث إن الأمر يتعلق بالجرف القاري لجمهورية الأرجنتين. وعلاوة على ذلك، ترفض الحكومة الأرجنتينية، ما ورد فيه في النقطة السابعة منه من إشارات إلى السلطات البريطانية غير الشرعية المنصبة في الجزر المتنازع عليها، والتي لا تعترف بها حكومة الأرجنتين.

وتعيد حكومة جمهورية الأرجنتين تأكيد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضيها ومياها الإقليمية.

وتغتنم وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة الفرصة لتعرب مرة أخرى لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن فائق آيات التقدير.

بوينس أيرس، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩